

الاسلام نور الدين علي بن غانم المقدسي المحقق المفتي بالديار
المصرية وفي القنية قال لغزال لا معرفة له بالفذات
بالغزال اشترى فاني رجل بغزل لهذا الغزال ولم يعلم به
المشترى فجعل نفسه دلا لابينهما واشترى ذلك الغزال له
بأزيد من ثمن المثل وصرف المشترى بعضه الى حاجته ثم علم
بالعجب وبما صنع فله رد الباقي بحضته من الثمن قال رضي
الله عنه والصواب ان يرد الباقي ومثل ما صرف الى حاجته
ويسترد جميع الثمن لكن اشترى بيتا مملوكا من برفا واقبه
وكان عظيم فله الرد واخذ جميع الثمن قبل انفاق شيء منه
ولبعده يرد الباقي ومثل ما انفق ويسترد الثمن كما ذكره ابو
يوسف ومحمد قال البايع للمشترى قيمته كذا فاشترى ثم
ظهدانه اقل فله الرد وان لم يقل ذلك فلا و به اقل صدر
الاسلام ولو لم يقده البايع لكن غده الدال فله الرد
اشترى جارية على وجهها ختبه واسفداج ظنه من
حسنها فلما غسلت وجهها زال ذلك الحسن فليس له الرد
الا اذا ظهر عيب ستره الاسفداج والختبه وهذا يصح فقد
نص في المحيط ان القبح في الجوارى ليس بعيب وفي مختصر
المحيط ولو كان للبايع دابة واخذ المشترى براسها او بمقودها

وقادها

118
وقادها فهو قبض وان كان عبدا فقال له تعالى معي وامشي
فتخلى معه فهو قبض وان كان المبيع حنطة في بيت فذبح
البايع المفتاح اليه وقال خلعت بيك وبينها فهو قبض وان
لم يكله لانه امر بالقبض عادة وان لم يقل خلعت لا يكون
قبضا ولو قال خذ لا يكون قبضا ولو قال خذها يكون قبضا
اذا كان يصل الى اخذها باع ساجدة ملقاة والمشترى واقف
عليها ولم يجردها فهو قبض ولو ادرقها رجل ضمن للمشترى
وان استخترها رجل ضمن المجرى للمستحق رون المشترى باع
دارا غايبة عن حضرتهما فقال البايع ستمتها اليك وقال
المشترى قبضتها ذكر هشام ان كان مجال يقدر على دخولها
واغلاقها يكون قبضا والا فلا وكذلك الهبة والصدقة اشترى
دارا ببلدة اخذى قلبه ان يتسنع عن اراء الثمن للمحال فيؤمر
البايع ان يخرج مع المشترى او يبعث وكيله معه الى تلك البلدة
فيقبض الثمن هناك ويسلم الدار ولو قال بعث منك وسلمت
اليك وقبل الاخر لم يكن هذا تسليما اشترى طيرا في بيت والبايع
مغلق وامر بالقبض ففتح المشترى الباب فطار الطير فان قدس
على اخذه فهو قبض وان لم يقدر على اخذه لغيره فليس
بقبض ولو فتح الباب غيره او فتحه الريح لم يكن قابضا باع